

الأطماع البريطانية والمساغي الأمريكية حول نفط العراق (١٩١٤ - ١٩٢٨)

م. فارس محمود فرج الجبوري

الأطماع البريطانية والمساغي الأمريكية حول نفط العراق

(١٩١٤ - ١٩٢٨)

م. فارس محمود فرج الجبوري
جامعة تكريت / كلية التربية
قسم التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة تاريخية

يعتبر النفط من أهم المسائل الدولية التي ركز عليها القادة في البلدان المختلفة في فكرهم ومناهجهم السياسية والاقتصادية. خاصة بعد ظهور الاستعمار الحديث. وبما ان العراق من اوائل الدول التي اكتشف فيها النفط لذا فسوف يكون محط اهتمام هذه الدول الاستعمارية والصناعية، فضلاً عن اهتمام المؤرخين والباحثين العراقيين المتزايد بمسائل النفط وأهميتها في أبحاثهم ودراساتهم عن تاريخ العراق المعاصر ولتأثيره الكبير منذ اكتشافه في سياسات ومواقف الحكومات والأحزاب العراقية المتعاقبة لحد الآن (١). واكتشف النفط في العراق منذ فترة طويلة جداً، ووجد النفط على شكل رواسب كالفار في مناطق متعددة من البلاد. ويقال ان البابليين كانوا أول من استعمل مادة القير لأغراض البناء (٢).

وقد أشارت المصادر الجغرافية والتاريخية والجيولوجية الى المناطق التي يوجد فيها النفط، وحددت مواقع حقول النفط المتناثرة على جانبي نهر دجلة والفرات منذ القدم. وان النار التي كان يعبدها العراقيون القدماء ويقدمونها ما هي إلا نار الأبخرة المتصاعدة من حقول النفط المتواجدة في باطن الأرض وطبقاتها الصخرية الكبيرة التي تقع تحت مستوى سطح البحر منذ الاف السنين مشكلة حوضاً كبيراً يشمل مساحات واسعة من العراق والخليج العربي. وكان يشكل المادة الرئيسية لأغلب الصناعات المحلية لأهل آشور وبابل. واستفادوا من القير المستخرج من النفط في أكساء جدران القنوات وفي صناعة السفن وفي بناء المنازل فضلاً عن

التدفئة والإنارة وفي مجالات أخرى كثيرة كصناعة وعمل الآلات الموسيقية واستخدموه كمادة لاصقة في أعمال الزينة وفي صناعة العربات والأسرة والمناضد وغيرها، فضلاً عن الأغراض الطبية (٣).

كما استخدمه المهندسون العرب في العصر العباسي لإضاءة الطرق في الليل ولكشف مواقع العدو ومراكزه واستخدامه كسلاح مؤثر في الحروب والمعارك التي خاضوها من خلال غمس سهامهم الخشبية وقذفها على حصون العدو بعد إشعالها.

ولكن بعد احتلال بغداد من قبل المغول في عام ١٢٥٨ م تأثرت الثقافة العربية والعلمية وتدهورت أوضاع البلاد العربية الاقتصادية والصناعية لاسيما في العراق. وأصبح في معزل عن التطور الصناعي، ولم يتغير الأمر كثيراً في عهد العثمانيين ولم تكن هناك خطط منظمة للنهوض بواقع البلاد العلمي وتطورها الصناعي، وللحاق بركب البلدان الأخرى المتقدمة نوعاً ما، بسبب حروبها المستمرة وتآزم أوضاعها. مما اثر ذلك سلباً وبشكل واضح على كافة المجالات وأنشطتها الأخرى ومنها ما يتعلق بالنفط ونوع استخداماته، مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى التي كانت تعمل على تطوير صناعاتها وثرواتها وفق الأسس العلمية الحديثة (٤).

أهمية نفط العراق الدولية قبل الحرب العالمية الأولى :

أصبح النفط من أهم مصادر الطاقة. وقد توصل الخبراء الجيولوجيين ان في العراق بقاع نفطية غزيرة لا يقل غناها ومحتواها من النفط عن بقاع النفط العالمية المعروفة. وان التحريات والأبحاث التي أجريت دلت على ان نفط العراق ومنابع النفط الإيراني هما من أصل واحد قد يتصل بمنابع النفط الروسية (٥).

قامت في العراق عدت محاولات لتطوير حقوله النفطية في عهد الدولة العثمانية، لاسيما في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٢) الذي استعان بالخبرات الألمانية في ذلك، وتم إنشاء مصفى للنفط في بعقوبة.

تمتعت الشركات الألمانية في عهد العثمانيين بأفضل الامتيازات النفطية والملاحية والمالية والبنوك واستثمار رؤوس أموالها بتلك المجالات بالشكل الأمثل، مقارنة بالدول الأوروبية

الأطماع البريطانية والماساعي الأمريكية حول نفط العراق (١٩١٤ - ١٩٢٨)

م. فارس محمود فرج الجبوري

الأخرى مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا التي تنافسها في تلك الامتيازات في الدولة العثمانية التي أصبحت هدفاً نموذجياً لها في الاستغلال واستثمار رؤوس الأموال المتراكمة جراء توسع الإنتاج لديها على اثر قيام الثورة الصناعية فيها. ومحاولة جميع الدول الغربية بسط نفوذها على أجزاء واسعة من الأقاليم التابعة للدولة العثمانية ولاسيما العراق منها الغني بثرواته الطبيعية.

أصبح لألمانيا نفوذ سياسي واقتصادي كبير في الدولة العثمانية عززها قيام الإمبراطور الألماني وليم الثاني (١٨٨٨ - ١٩١٨) بزيارتين إلى الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر في عامي ١٨٨٨ و ١٨٩٨ وكان يهتم كثيراً بالعراق الذي كان واقعاً تحت السيطرة العثمانية والعمل على تحقيق علاقات قوية مع الدولة العثمانية من اجل السيطرة على المواقع الغنية بالنفط في العراق والاستحواذ عليها.

أدى الاهتمام المتزايد للألمان في ثروات الدولة العثمانية النفطية إلى إثارة انتباه الحكومة العثمانية مما دفع بالسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) بان يجعل اغلب أراضي العراق لاسيما ولايتي الموصل وبغداد الغنيتين بالنفط أملاً خاصاً تابعة له للمحافظة عليهما من الاستغلال الأجنبي. وأصدر الأوامر بعدم منح أي امتياز للبحث عن النفط في العراق الا عن طريق التفاوض مع خزينته الخاصة(٦).

ولم تظهر أهمية النفط بشكل كبير الا بعد استعماله كوقود للآلات ذات المحركات الضخمة لتشغيلها و خاصة في بداية القرن العشرين عندما ازدهرت صناعة السيارات بشكل كبير في العالم وما تحتاجه من ملايين اللترات من البنزين لتسييرها، فضلاً عن استخدامه كوقود للطائرات الحديثة إضافة إلى دخول النفط كمادة في صناعة الكثير من المواد الأساسية الأخرى كصناعة المطاط والبالستيك والنايلون وغيرها (٧). فتسبقت من اجل ذلك الدول الأوروبية للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في أراضي الدولة العثمانية لاستخداماته المتعددة تلك(٨).

لم تقتصر الأطماع الألمانية على النفط وحده في الدولة العثمانية وإنما تعدا ذلك ليشمل سكك الحديد، حيث حصل البنك الألماني عن طريق شركة سكة حديد الأناضول التابعة له على امتياز إنشاء سكة حديد بغداد - برلين في ٦/ تشرين الثاني / ١٨٩٩ والتي تمتد

من قونية في أراضي الدولة العثمانية مروراً في بغداد وانتهاءً بالبصرة على رأس الخليج العربي. وتمت المصادقة على هذا المشروع في ٥/آذار/١٩٠٣. وكان من أهم مميزات هذا العقد هو السماح للشركة بالتنقيب عن النفط والثروات المعدنية على جانبي السكة لمسافة تمتد لحدود عشرين كيلو متر (٩).

وفي تموز ١٩٠٤ تمت موافقة الدولة العثمانية على منح شركة سكة حديد الأناضول حق البحث عن النفط في بغداد والموصل ومنح الشركة المذكورة امتياز استثماري لمدة أربعين عاماً في حالة اكتشاف النفط على شرط عقد اتفاق خاص مع خزينة السلطان الخاصة. ولكن الشركة لم تستمر في الاستكشافات والبحث عن النفط فألغي الامتياز، وفي عام ١٩٠٧ أعيد الامتياز مرة ثانية والغي مرة أخرى (١٠).

لقد آثار المشروع الألماني الخاص بسكة حديد بغداد - برلين حفيفة الدول الأوروبية الأخرى وخاصة بريطانيا، والتي رأت فيه تهديداً لمصالحها السياسية والاقتصادية في الخليج العربي وإيران والهند. كما حفز هذا المشروع هولندا ودفعها للتسابق من اجل الحصول على امتيازات نفطية من الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، لاسيما في المناطق التي تم اكتشاف النفط فيها بشكل خاص. وكانت دائماً ما تصطدم تلك المحاولات بالنفوذ الألماني في الدولة العثمانية في تلك الفترة. واستأنفت بريطانيا نشاطها فيما بعد للوقوف بوجه الأطماع الألمانية المتزايدة في الدولة العثمانية (١١).

ولهذا بدأت بريطانيا بدعم شركاتها النفطية وأصحاب رؤوس الأموال وتشجيعهم على الاستثمار في الدولة العثمانية بشكل عام والمناطق التي تم اكتشاف النفط فيها بشكل خاص. واستطاعت الحصول على امتياز للنفط من إيران في ٢٨/أيار/١٩٠١ مدته ستون عاماً للبحث عن النفط واستغلاله في اغلب الأراضي الإيرانية (١٢). كما حرصت بريطانيا على محاولة توسيع نشاطاتها وامتيازاتها النفطية إلى داخل العراق أيضاً عن طريق مفاوضة الدولة العثمانية في عامي ١٩٠١ و ١٩٠٣ للحصول على وعد بامتياز للبحث عن النفط في شمال العراق، وعلى الرغم من فشل جهودها فقد استطاعت من الحد من النفوذ الألماني في بسط سيطرته على العراق (١٣).

الأطماع البريطانية والمساعي الأمريكية حول نفط العراق (١٩١٤ - ١٩٢٨)

م. فارس محمود فرج الجبوري

كما ساعدت عوامل أخرى من الحد من النفوذ الألماني في الدولة العثمانية متمثلة بانقلاب عام ١٩٠٨ في تركيا ضد السلطان عبد الحميد الثاني. إضافة إلى المنافسة الشديدة من الشركات الأمريكية للشركات البريطانية والألمانية من أجل الحصول أيضاً على امتيازات نفطية في الدولة العثمانية. فدفع ذلك الحكومة الجديدة إلى تجميد كل الامتيازات النفطية التي منحت سابقاً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بعد أن كانت تنظر بحذر وعدم ارتياح إلى الشركات الأجنبية ، أدى ذلك إلى انحسار النفوذ الألماني واتساع النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية الذي نتج عنه تأسيس البنك الوطني التركي ومن ثم بعد ذلك تم تأسيس شركة النفط التركية عام ١٩١٢ لاستثمار نفط الموصل وبغداد وتم الاتفاق بعدها بين الأطراف المشاركة على عدم انفراد أي طرف منها باستثمار النفط في الدولة العثمانية بشكل عام ونفط العراق بشكل خاص (١٤).

اتسع الصراع الدولي من أجل الحصول على الامتيازات النفطية في الولايات التابعة للدولة العثمانية لاسيما بعد دخول الشركات النفطية الأمريكية ميدان المنافسة حول نفط العراق والذي بدأ منذ عام ١٨٩٩ ، عندما طالبت الحكومة الأمريكية الدولة العثمانية بتعويضها عن الإضرار التي لحقت بأملاتها ومبشرتها أثناء ثورة الأرمن ضد الدولة العثمانية عام ١٨٩٦ فضلاً عن خوف الحكومة الأمريكية من منافسة الشركات الأوروبية النفطية في الأسعار المخفضة التي تعرضها هذه الشركات في أسواق النفط.

وبعد مفاوضات طويلة بين الدولة العثمانية والحكومة الأمريكية تم الاتفاق على منح الشركات الأمريكية حق بناء ميناء وسكة حديد في الأناضول عام ١٩٠٩ يصل قسم منها إلى السليمانية والموصل وكركوك فضلاً عن حق التنقيب عن النفط والمعادن الأخرى على جانبي السكة (١٥).

لقد أثمرت الجهود الأمريكية بعد ذلك عن إنشاء علاقة تجارية واقتصادية مع الدولة العثمانية التي سعت من وراء تلك العلاقة تطوير وضعها الصناعي والاقتصادي المتدهور من خلال الاستعانة بخبرات الشركات الأمريكية في تلك المجالات وتشجيع التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيعه، وعلى غرار ذلك تم تأسيس الشركة العثمانية الأمريكية

للتنمية في ٩/٩ آذار/١٩١٠ لتنفيذ عقد الامتياز مدعومة من رؤوس الأموال الأمريكية المودعة لدى البنك العثماني في العاصمة العثمانية. وصادق البرلمان العثماني على ذلك الامتياز بعد عام واحد من تأسيس الشركة العثمانية الأمريكية للتنمية (١٦).

دفع التقارب الأمريكي - العثماني الحكومة البريطانية إلى تأسيس البنك الوطني التركي برأس مال بريطاني وتشجيع المستثمرين البريطانيين لاستثمار أموالهم في الدولة العثمانية كما عملت على تقريب وجهات النظر في المصالح الاقتصادية مع الحكومة الألمانية وأسفر ذلك عن إنهاء التنافس الاقتصادي وتأسيس شركة بينهما في عام ١٩١١ باسم شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة وتوحيد جهود الدولتين فيها لمنافسة الشركات الأمريكية في الدولة العثمانية وتم تغيير اسم الشركة في العام التالي إلى شركة النفط التركية (١٧).

وبهذه السياسة استطاعت بريطانيا من تحقيق أهدافها من خلال توحيد مصالحها مع مصالح ألمانيا في الدولة العثمانية وإزالة شكوك الدولة العثمانية وارتياحها من تعاطف المصالح البريطانية وأطماعها فيها. وفي الحقيقة ان بريطانيا كانت قلقة في ما مضى من مشروع سكة حديد بغداد-برلين ورأت فيه مصدر قلق دائم يهدد مصالحها ومركزها الاستراتيجي في الخليج العربي (١٨).

لم تقف الأطماع البريطانية عند هذا الحد وإنما بدأت تعمل لإزاحة ألمانيا عن الشركة والسيطرة عليها كلياً من خلال التفاوض معها لإعادة النظر بمسألة حصصها في الشركة. وتمت بعد ذلك فرض سيطرتها على الشركة من خلال اتفاق ممثلي الدولتين في ١٩/٩ آذار/١٩١٤ في وزارة الخارجية البريطانية في لندن وتقدمت الحكومتان الألمانية والبريطانية بعد ذلك بطلب في ١٩/حزيران/١٩١٤ إلى الحكومة العثمانية تدعوها فيه إلى منح شركة النفط التركية امتياز حق البحث عن النفط في الدولة العثمانية لاسيما في ولايتي الموصل بغداد. غير ان الحكومة العثمانية لم تمنحها حق التنقيب عن النفط بشكل رسمي بسبب قيام الحرب العالمية الأولى بعدها بوقت قصير. ومن الجدير بالذكر ان الحكومة البريطانية طالب الحكومة العراقية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بمنحها حق البحث عن النفط واستغلاله في العراق مدعية أحقيتها القانونية استناداً إلى الطلب المذكور (١٩).

الأطماع البريطانية والمساعي الأمريكية حول نفط العراق (١٩١٤ - ١٩٢٨)

م. فارس محمود فرج الجبوري

اما الولايات المتحدة الأمريكية فقط طلبت في عام ١٩١٣ من الحكومة العثمانية الحق في منح شركاتها استغلال الثروات النفطية في الدولة العثمانية مقابل قرض مبالغ كبيرة من المال لها مع المشاركة في الأرباح. غير أنها اصطدمت برفض الحكومة العثمانية لعرضها. فحاول الأمريكيين بإرسال بعثة إلى فلسطين للتنقيب عن النفط. لكن قيام الحرب العالمية الأولى أعاق الخطوة الأخيرة وقضا على التقارب البريطاني الألماني (٢٠).

ومن الملاحظ قبل الحرب العالمية ازدياد أهمية النفط يوماً بعد يوم لاسيما بعد التطور الكبير في وسائل النقل والمواصلات المختلفة لاسيما المواصلات البحرية المتمثلة بأهمية النفط كوقود وطاقة حيوية لتشغيل البواخر والسفن الحربية الكبيرة واستخداماتها في الحروب. وأصبح النفط نقطة التقارب والاختلاف فيما بين الدول والشعوب في بداية القرن العشرين (٢١).

المصالح البريطانية النفطية واحتلال العراق عام ١٩١٤:

اصبحت اغلب المناطق العربية هي مناطق قتال وصراع بين الدول المتحاربة في الحرب العالمية الأولى والتي هدفت الدول المتحالفة منها إلى إعادة تقسيم مناطق النفوذ فيما بينها واحتلال الأقطار العربية الغنية بالنفط والثروات الأخرى. فألمانيا أرادت ان تثبت مصالحها في الدولة العثمانية وتهديد المصالح البريطانية ومناطق نفوذها في الهند والخليج العربي. في حين استهدفت فرنسا احتلال سوريا والمناطق المحيطة بها. اما بريطانيا فكانت تنوي الاستيلاء على العراق وفلسطين واحتلالهما فضلاً عن تثبيت سيطرتها واحتلالها لمصر.

لقد استخدمت الأطراف المتحاربة أراضي وقواعد الأقطار العربية وطرق مواصلاتها فضلاً عن استغلال مواردها الطبيعية والبشرية فيها. وفي الواقع كانت الأقطار العربية معادية لكل الدول الاستعمارية المتحاربة فيما بينها وتضم الكره للاستعمار الأجنبي وتحت غطاء الضرورات العسكرية استغلت الدول الاستعمارية المتحاربة موارد العرب البشرية والاقتصادية، فضلاً عن استخدامهم بالعمل بالسخرة بشتى الأعمال الإستراتيجية والعسكرية وتقلصت من جراء ذلك المساحات الزراعية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار عدة أضعاف إضافة إلى انتشار

الأوبئة والأمراض ومات الآلاف وخير مثال على ذلك العراق. وأثارت الحرب والصعوبات الاقتصادية موجة واسعة من التدمير العفوي في كل مكان (٢٢).

أولى البريطانيون العراق اهتمامهم قبل الحرب العالمية الأولى بمدة طويلة وبدأوا يؤسسون لإقامة علاقات اقتصادية مع العراق. وأصبح لهم موقع اقتصادي أفضل من أقرانهم الأوربيين في العراق فأصبحت تلك الحقبة الزمنية في العراق قبل عام ١٩١٤ مرحلة حاسمة لتغلغل النفوذ البريطاني في العراق الذي تحول عمليا إلى منطقة نفوذ بريطانية (٢٣).

ولأجل حماية منشأتها النفطية الحيوية في إيران من الخطر العثماني والألماني أرسلت بريطانيا في ١٦/تشرين الأول/١٩١٤ قواتها إلى البحرين لاستخدامها عند الضرورة (٢٤).

وقامت تلك القوات باحتلال العراق ودخول البصرة في ٢٢/تشرين الثاني/١٩١٤ بعد ان أعلنت الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية في ٥/تشرين الثاني/١٩١٤ لتستكمل بعدها احتلال بقية مدن العراق الواحدة تلو الأخرى لتقف جنوب الموصل حيث توقف القتال وأعلنت الهدنة بين الحلفاء والدولة العثمانية في ٣٠/تشرين الأول/١٩١٨ ورغم عقد الهدنة استكملت القوات البريطانية احتلالها لمدينة الموصل ودخلتها في ١٠/تشرين الثاني/١٩١٨ مخالفة للاتفاق المعقود بين بريطانيا وفرنسا في اتفاقية سايكس بيكو التي تم فيها اعتبار الموصل منطقة نفوذ فرنسية. من اجل السيطرة على اكبر مساحة ممكنة من أراضي الموصل النفطية مما يوضح ذلك أهمية النفط ودوره في السياسة البريطانية اتجاه العراق وانه لا يقل أهمية عن حماية منشأتها النفطية في إيران باعتبار ان اغلب أراضي العراق تتمتع بوفرة حقولها النفطية لاسيما في بغداد والموصل ولم تغفل بريطانيا عن جلب العديد من الجيولوجيين في حملتها على العراق بصفة عسكريين مع قواتها. وقاموا بمسح واسع لمختلف أراضي العراق. فضلا عن إناظة بعضهم مناصب سياسية مهمة حيث تم تعيين قسم منهم كحكام سياسيين في مناطق العراق النفطية وتقديم كل التسهيلات الممكنة لهم ودراسة إمكاناتها النفطية والسيطرة عليها، كما طالبت الشركات البريطانية النفطية توسيع مناطق امتيازاتها النفطية في العراق وفي أي ارض يتم السيطرة عليها من الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية. فضلا عن استغلالها الفعلي لموارد العراق النفطية خلال الحرب العالمية الأولى واستخراجه من مناطق متعددة ومد خطوط أنابيب

الأطماع البريطانية والمساعي الأمريكية حول نفط العراق (١٩١٤ - ١٩٢٨)

م. فارس محمود فرج الجبوري

نفطية وإنشاء سكك للحديد. وبانتهاء الحرب كانت السلطات البريطانية قد امتلكت معلومات نفطية كاملة عن حقول النفط في العراق وإمكاناتها الإنتاجية (٢٥).

اعتبرت بريطانيا النفط في العراق الثروة الوحيدة في البلاد وأنفقت أموالاً كبيرة من أجل استغلاله. من خلال إنشاءها لخطوط الأنابيب النفطية وسكك الحديد وإنشاء المصافي وتشغيل العديد من أباريه بشكل آتار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية واعتراضها ولاسيما بعد تأكدها من محاولة بريطانيا فرض سيطرتها الكاملة على أراضي العراق النفطية واستثمارها بواسطة شركاتها النفطية الضخمة (٢٦).

غير ان بريطانيا اصطدمت بالظروف الدولية الراهنة في وقتها ولم تتمكن من الاستحواذ على نفط العراق حيث كان عليها ان تسوي اتفاقاتها والتزاماتها مع الحكومة الفرنسية مقابل تخليها عن مدينة الموصل. فضلا عن مواجهة الأطماع الأمريكية الرامية إلى الحصول على امتيازات نفطية لها في المنطقة وعدم احتكارها من قبل أطراف معينة وفتح المجال لباقي الدول الأخرى. ولأجل ضمان مصالحها النفطية في العراق أخضعت بريطانيا العراق للوقوع تحت انتدابها في ٢٥/نيسان/١٩٢٠. مما آتار حفيظة الشعب العراقي وأدرك حقيقة الأطماع البريطانية الاستعمارية وأعلنت ثورة العشرين ضدها عام ١٩٢٠. فضلاً عن معارضة الولايات المتحدة للانتداب البريطاني على العراق ما لم تتبع بريطانيا سياسة أكثر حنكة وإعطائها حصة في نفط العراق فاضعف ذلك من القدرات البريطانية وشكك في مسالة احتكارها لنفط العراق (٢٧).

النزاع الأمريكي - البريطاني حول نفط العراق بعد الحرب العالمية الأولى:

اتبعت الولايات المتحدة منذ مدة طويلة سياسة العزلة والابتعاد عن المشاكل الدولية خارج القارة الأمريكية. التي برزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الأولى بين الدول الاستعمارية المتصارعة على ثرواته النفطية. غير ان خوفها من نضوب مواردها النفطية بعد عدة سنوات جعلها تتبع سياسة مغايرة وأخذت تدعو الدول المنتصرة من حليفاتها إلى إشراكها في الحصول على الامتيازات النفطية في المنطقة أسوة بها. لاسيما إذ ما علمنا أنها كانت الممول الرئيسي بالوقود للحلفاء أثناء فترة الحرب فضلاً عن استهلاكها المحلي المتزايد بفضل تطور

صناعتها المختلفة. إضافة إلى شعورها بالغبن والاستياء من السياسة البريطانية الرامية إلى الاستحواذ على نفط العراق وغمط حقوقها فيه وبعثت احتجاج شديد اللهجة للحكومة البريطانية ودعتها فيه إلى المساواة في تعاملها مع دول الحلفاء في الحصول على الامتيازات باعتبارها إحدى الدول الرئيسية فيها (٢٨).

واخذ المسؤولين الأمريكيين يهيئون الرأي العام العالمي والأمريكي لتقبل السياسة الأمريكية الجديدة وأرسلت الكثير من خبرائها النفطيين لمتابعة كل ما يتعلق بشؤون النفط ومنابعه من خلال ممثلاتها المنتشرة في مختلف دول العالم. ودعتهم إلى مساعدة شركاتها النفطية ورعاياها من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية مهمة في البلدان النفطية لاسيما في العراق (٢٩).

اتخذت الحكومة الأمريكية مواقف متشددة اتجاه السياسة النفطية الاحتكارية البريطانية واستيائها منها على اثر رفض القوات البريطانية المتمركزة في العراق بعد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٩ للشركات الأمريكية وخبرائها من دخول العراق ورفضت السماح لهم مزاوله مهام البحث عن النفط فيه. وتذرعت بريطانيا بحجة ان العراق دولة واقعة تحت سيطرتها ونفوذها (٣٠).

وانه لم يتقرر وضعه السياسي بعد بصورة نهائية وحاولت الشركات الأمريكية البحث في مسألة شراء حصة ألمانيا وحقوقها النفطية. فاعدلت عن ذلك بعدما تعقد الوضع السياسي الدولي بعد الحرب العالمية الأولى وركزت جهودها نحو المطالبة بإشراكها بحصة في شركة النفط التركية وعلى أساس التساوي ما بين جميع الأطراف الدولية (٣١).

وأدى ذلك إلى تبادل الكثير من المذكرات شديدة اللهجة بين الحكومتين البريطانية والأمريكية حول مسائل عدة أهمها تحديد المبادئ والأسس المتبعة التي يجب تطبيقها من قبل الحلفاء في المناطق المنتدبة وعن كيفية استثمار مصادر الطاقة في الشرق الأوسط (٣٢).

وشددت الحكومة الأمريكية من خلال مذكراتها المتبادلة مع الحكومة البريطانية على مبدأ التساوي مع جميع الدول في مسألة المصالح الاقتصادية والتجارية في جميع الأراضي المنتدبة. وان لا تخص دولة معينة بذاتها عن باقي الدول في تلك الأراضي والاستفادة منها.

الأطماع البريطانية والمساعي الأمريكية حول نفط العراق (١٩١٤ - ١٩٢٨)

م. فارس محمود فرج الجبوري

وعدم منح امتيازات احتكارية سواء أكانت نفطية أو غير ذلك من الموارد والثروات المعدنية الأخرى لجهات معينة (٣٣).

وان يكون الباب مفتوحاً لأي شركة أو لجميع الشركات التي تهتم بالامتيازات النفطية في العراق بعد ان تختار شركة النفط التركية (١٢) قطعة ارض. مساحة كل منطقة منها لا تتجاوز (١٦) ميل مربع يعرض للإيجار لأي فرد مسؤول أو شركة مسؤولة يمكن ان تكون مهمتها تطوير وإنتاج النفط في العراق كما يحق كذلك لأي شركة أمريكية أخرى للنفط ان تهتم بـنفط العراق. وقد أصرت الولايات المتحدة كل الإصرار على رأيها ووجهة نظرها بأن الحرب كانت كسباً للدول الحليفة والدول المرتبطة بها. وأوضحت الولايات المتحدة بان الامتيازات القانونية يجب ان تتم عن طريق حكومة البلاد التي يوجد بها نفط (٣٤).

ان اشتداد الحملات الصحفية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد السياسة النفطية لبريطانيا دفع الاخيرة إلى الرد على ذلك بمذكرة قدمتها لسفير الولايات المتحدة الأمريكية في لندن في ٩/آب/١٩٢٠ كذبت فيها التقارير القائلة ببدأ العمل بتطوير حقول النفط في العراق وفندت الأفكار الشائعة في الولايات المتحدة حول سياسة بريطانيا النفطية ورغبتها في التسلط والاستحواذ على منابع النفط وحقوله. وقالت ان بريطانيا لا تسيطر الا على ٤.٥% من مجموع الإنتاج العالمي للنفط. بينما تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على ٨٠% من مجموع الإنتاج العالمي للنفط. وادعت ان موارد النفط في العراق ستحفظ للحكومة المقبلة لتقرر عملية منح الامتيازات النفطية في العراق وان الحكومة البريطانية تعطي اهتمامها لجميع الحقوق المكتسبة بصورة مشروعة قبل الحرب العالمية الأولى. وان ما أعطته لفرنسا كان مقابل تخليها عن حقوقها في ولاية الموصل، ومقابل سماحها بمد أنابيب النفط العراقي داخل الأراضي السورية مما يساعد ذلك الحكومة العراقية على تصدير النفط إلى الأسواق العالمية.

ردت وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية على المذكرة البريطانية المذكورة في ٢٠/تشرين الثاني/١٩٢٠ وبينت فيها ان من حقها الاشتراك في الحقوق والمنافع المستحصلة بموجب الانتداب بصفتها إحدى الدول التي شاركت في الحرب العالمية الأولى وساهمت فيها بشكل فعال في تحقيق النصر ، وقالت ان إعطاء فرنسا ٢٥% من نفط العراق

يتعارض مع ادعاءات الحكومة البريطانية القائلة بان منابع النفط وحرية العمل فيها ستحفظان للحكومة المقبلة. وعبرت عن استغرابها وعدم رضاها من تسليم الحكومة البريطانية بصحة امتيازات شركة النفط التركية. لان المعلومات التي توفرت لدى الحكومة الأمريكية تدل على ان الشركة لم تحصل على حقوق قانونية رسمية في امتيازات النفط قبل الحرب العالمية الأولى (٣٥).

لقد دفع موقف الولايات المتحدة الأمريكية المتشدد من سياسة الباب المفتوح (٣٦) الحكومة البريطانية إلى التفكير بطريقة أخرى غير الانتداب من اجل ضمان مصالحها من خلال إعادة تنظيم علاقتها مع العراق عن طريق تأسيس حكومة وطنية فيه تضمن من وراءها تحقيق أطماعها الاستعمارية في نفط العراق. فعملت على تنصيب الملك فيصل ملكاً على العراق وان تعترف الحكومة البريطانية بالعراق دولة مستقلة وتتعهد بإلغاء الانتداب وتعقد بدلاً عنه معاهدة تحالف تضمن فيها حقوقها في تطوير اقتصاديات العراق واستثمارها.

واستجابة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لطلب شركاتها النفطية أبلغت الحكومة البريطانية في ١٧/ تشرين الثاني/ ١٩٢١ أنها لا يسعها الاعتراف بامتياز شركة النفط التركية ودعتها إلى إجراء تحكيم دولي بشأن شرعيته، كما ان الحكومة البريطانية اقتنعت بان الوعد العثماني لشركة النفط التركية لا يشكل قاعدة شرعية يمكن الاستناد عليها. وإنها لن تجد نهاية لمشاكلها في الشرق الأوسط طالما ان الأمريكيين لا يشتركون في نفط العراق. وعملت على ان تكون المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ في شكلها النهائي بصورة تمكن بريطانيا من انجاز تعهداتها الدولية وتضمن المساواة التامة في الشؤون الاقتصادية للعراق ولكل البلدان الأعضاء في عصبة الأمم (٣٧).

استغلت الشركات النفطية الوضع الجديد في العراق وسعت بدعم من حكومتها للحصول على رخص للتنقيب عن النفط في العراق من الحكومة العراقية. باعتبار ان منح الامتيازات أصبح من الناحية الشرعية بيد هذه الحكومة وبذل قنصل الولايات المتحدة في العراق مجهوداً كبيراً لدعم طلبات شركات النفط الأمريكية. وتجلى للحكومة البريطانية وبشكل نهائي إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق سياسة الباب المفتوح ومحاولتها التدخل

الأطماع البريطانية والمسعاعى الأمريكية حول نفط العراق (١٩١٤ - ١٩٢٨)

م. فارس محمود فرج الجبوري

في شؤون العراق. وان قضية الامتياز إذا عرضت على التحكيم كما يرغب الأمريكيين فإنه ليس من المؤكد ان يكون القرار لصالح شركة النفط التركية وكان كولبنكيان (٣٨). يرى أيضا ان شرعية الامتياز غير مأمونة الجانب، فدعا الحكومة البريطانية إلى الاتفاق مع الشركات الأمريكية والسماح لها بالاشتراك في الحصول على امتياز في نفط العراق (٣٩).

كما تضمنت لائحة القانون الأساسي العراقي الذي صادق عليها المجلس التأسيسي العراقي في ١٠/تموز/١٩٢٤ على منع الحكومة العراقية من منح امتياز استثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية الا بموجب القانون وان من يتجاوز الثلاث سنوات يجب ان يقترن بقانون خاص وفي ١٤/آذار/١٩٢٥ وقبل ان تحسم مشكلة الموصل ((تعود هذه المشكلة إلى اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ والتي وضعت الموصل بعد الحرب العالمية تحت النفوذ الفرنسي إلا ان القوات البريطانية احتلت الولاية رغم هدنة مودروس سنة ١٩١٨ لأنها لم ترض ان تكون ولاية الموصل الغنية بالنفط من نصيب فرنسا أثيرت هذه المشكلة في مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ وتكررت المطالبة التركية بالموصل الا أنها حسمت في سنة ١٩٢٥ عندما شكلت عصبة الأمم لجنة للنظر في هذه القضية واستطلعت آراء أهل المدينة وقررت بعدها ضم الموصل إلى العراق الذي تسيطر عليه المصالح البريطانية)) تقدمت شركة النفط التركية بطلب إلى الحكومة العراقية لمنحها امتياز النفط في ولايتي بغداد والموصل تحت ضغط الحكومة البريطانية وتهديدها بسلب ولاية الموصل من العراق في حالة عدم الموافقة على هذا المنح. ووافقت الحكومة العراقية على هذا الامتياز الذي لقي معارضة قوية من قبل الأوساط الشعبية ونددت بهذه الاتفاقية الصحافة الوطنية العراقية داعية إلى معارضتها كونها مجحفة بحق الشعب العراقي وتجسد انتقاصاً للسيادة الوطنية (٤٠).

ومن الضروري بيان أوجه الغبن الذي لحق بالعراق من جراء توقيع امتيازات النفط المتعددة، فجميع هذه الاتفاقيات عقدت في ظل الانتداب البريطاني المباشر أو في ظل الحكم العراقي التابع لها، ولما لم يكن الطرفان متكافئين أملت شركات النفط شروط الامتيازات وصاغت أحكامها صياغة تخدم مصالحها ولقد نصت الأحكام العامة لهذه الامتيازات على قيام شركات نفط العراق والموصل والبصرة باستخراج النفط واستثماره وبيعه من مجموع مساحة

العراق ما عدا المساحة الصغيرة التي كانت تستثمرها شركة نفط خانقين التي كانت تابعة لشركة النفط البريطانية - الفارسية (البريطانية فيما بعد) اما مدة الامتيازات فقد كانت (٧٥) سنة ولم تنص على ضرورة تنازل أو تخلي الشركات عن بعض هذه الأراضي خلال أية فترة من الزمن، بل احتكرت الأراضي العراقية وثرواتها النفطية (٤١).

حاولت الحكومة التركية كثيراً بان يكون لها حق في النفط أو نصيب في الشركة التي تستخرجه على الأقل وبذلت جهداً متواصلاً لإقناع بريطانيا واستمالة عصبة الأمم بأحقيتها في ولاية الموصل. وأغراء بريطانيا عن طريق المصالح الاقتصادية من خلال عقد معاهدة معها بهذا الشأن. فضلاً عن السماح لها بمد خط الأنابيب النفطية وإنشاء ميناء في الأراضي التركية ومنح الشركات البريطانية إمتيازاً لاستغلال النفط في ولاية الموصل. إلا ان بريطانيا رفضت ذلك (٤٢).

في حين تمكنت الشركات الأمريكية من عقد اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٧ مع شركة النفط التركية والتي منعت بموجبها أي شركة من الشركات المساهمة في الشركة التركية ان تحصل على امتياز بمفردها ضمن منطقة حدود الخط الأحمر على الخريطة. وتشمل هذه المنطقة كل الأقاليم التي تعتبر داخلية ضمن حدود الدولة العثمانية باستثناء مصر والكويت (٤٣).

وبعد عدة سنوات من المفاوضات بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية استمرت حتى عام ١٩٢٨ ، انتهت باتفاق الطرفين على دخول شركات النفط الأمريكية كشركات مساهمة في استغلال النفط في العراق ، وأصبح ٩٥% من شركة النفط التركية ملكاً بالتساوي بين شركات النفط البريطانية والأمريكية والفرنسية والهولندية أي نسبة ٢٣.٧٥% لكل شركة. ومنح ٥% من حصة الشركة لكولنكيان.

أوضح تقسيم الحصص على الشركات عملية نهب وسرقة لنفط العراق ذي النوعية الجيدة وقلة تكاليفه ورخص ثمنه وقربه من سطح الأرض، وكذلك بينت نجاح الشركات الأمريكية في الفوز بنسبة كبيرة من نفط العراق تحت مظلة سياسة الباب المفتوح (٤٤).

هوامش البحث

الأطماع البريطانية والمسعاعى الأمريكية حول نفط العراق (١٩١٤ - ١٩٢٨)

م. فارس محمود فرج الجبورى

١. راشد البراوى، حرب البترول فى الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٥٣، ص ١٥.
٢. محمد سعوى، الوطن العربى، بيروت، مطابع قدموس، ١٩٦٧، ص ٣٠٤.
٣. جورج عزيز ياقو، الاستثمار الوطنى المباشر وتأميم النفط فى العراق، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٨، ص ٧.
٤. حكمت سامى سلیمان، نفط العراق - دراسة سياسية واقتصادية، دمشق، دار اليقظة العربية، ١٩٥٨، ص ٣١-٣٢.
٥. عبد الرزاق الحسنى، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة السابعة، الجزء الخامس، ١٩٨٨، ص ٣٩.
٦. محمد سلمان حسن، نحو تأميم النفط العراقى، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧، ص ١٠.
٧. مهدي صالح مجيد، ما هو النفط، بغداد، مكتب الإعلام والنشر لشركة النفط الوطنية العراقية، ١٩٧٣، ص ٧.
٨. عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والاقتصاد، الكويت، مطبعة دار نشر الثقافة، ١٩٧٧، ص ١٠٣.
٩. أسامة عبد الرحمن الدورى، تطورات سياسة العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٣، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٣٠.
١٠. محمد سلمان حسن، مصدر سابق، ص ١١.
١١. أندرة سوشى، الصراعات البترولية فى الشرق الأوسط، ترجمة اسعد محفل، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧١، ص ٢٠-٢١.
١٢. إبراهيم شريف، الشرق الأوسط، بغداد، دار الجمهورية، ١٩٦٥، ص ٩٨.
١٣. أندرة سوشى، مصدر سابق، ص ٣٠-٣١.

- ١٤ . منير كيال، بتروال العرب وقومية المعركة، دمشق، مؤسسة دار الحياة، (د.ت)، ص ٦٥-٦٦.
- ١٥ . نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٤.
- ١٦ . أندرة سوشي، مصدر سابق، ص ٣٦.
- ١٧ . نوري عبد الحميد خليل، مصدر سابق، ص ٢٦-٢٧.
- ١٨ . حكمت سامي سليمان، المصدر سابق، ص ٦١.
- ١٩ . راشد البراوي، مصدر سابق، ص ١٤٠.
- ٢٠ . محمود شاكر، بدايات التنافس البريطاني الأمريكي على النفط، موسوعة تاريخ الخليج العربي، الأردن، دار أسامة، (د.ت)، الجزء الثاني، ص ٧١٥.
- ٢١ . إبراهيم شريف، مصدر سابق، ص ٩٨.
- ٢٢ . لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، دار التقديم، ١٩٧١، ص ٤٣٦-٤٤٠.
- ٢٣ . عبد المجيد كامل عبد اللطيف، دور الملك فيصل في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، بغداد، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦، ص ٦٩.
- ٢٤ . صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠-١٩٩١، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٢، ص ٣١٤.
- ٢٥ . محسن الموسوي، النفط العراقي - دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٣، ص ٢٧-٣١.
- ٢٦ . هنري فوستر، نشأت العراق الحديث، ترجمة سليمة طه، بغداد، الفجر للنشر والتوزيع، الجزء الأول، ص ٢١٨.
- ٢٧ . محسن الموسوي، مصدر سابق، ص ٣٢.

الأطماع البريطانية والماساعي الأمريكية حول نفط العراق (١٩١٤ - ١٩٢٨)

م. فارس محمود فرج الجبوري

-
-
٢٨. هنري فوستر، مصدر سابق ن ص ١٧٣-١٧٦.
٢٩. محسن الموسوي، مصدر سابق، ص ٣٤.
٣٠. حكمت سامي سليمان، المصدر سابق، ص ٨٧-٨٨.
٣١. نوري عبد الحميد خليل، مصدر سابق، ص ٣٦.
٣٢. حكمت سامي سليمان، المصدر سابق، ص ٨٧-٨٨.
٣٣. راشد البراوي، مصدر سابق، ص ١٤٠.
٣٤. حكمت سامي سليمان، المصدر سابق، ص ٨٨-٨٩.
٣٥. نوري عبد الحميد خليل، مصدر سابق، ص ٣٨-٣٩.
٣٦. وهي سياسة تدعو إلى ضرورة إخضاع مواطني مختلف الدول لنفس المعاملة وأن يقفوا على قدم المساواة في البلاد الخاضعة للانتداب وانه لا ينبغي منح امتياز من شأنه الإضرار بمصالح الدول الأخرى أو ان تحتكر دولة امتياز بعينه. ينظر : رأفت غنمي الشيخ، أمريكا والعلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٩، ص ٢٣٤.
٣٧. نوري عبد الحميد خليل، مصدر سابق، ص ٤٠-٤٩.
٣٨. جيولوجي ارمني الجنسية ومن كبار المساهمين في الأعمال النفطية في منطقة الشرق الأوسط. ينظر : ميلافيج وبلوشار، شركات النفط العالمية، ترجمة رشاد مهدي وعبد الوهاب عزت، بغداد، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٥، ص ٦.
٣٩. نوري عبد الحميد خليل، مصدر سابق، ص ٥٤-٥٦.
٤٠. طه خلف محمد، موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق ١٩٥١-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت - كلية التربية، ٢٠٠٥، ص ٧-٩.
٤١. محمد سلمان حسن، مصدر سابق، ص ٨٣-٨٤.

مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية

حزيران (٢٠١٠)

العدد (٦)

المجلد (١٧)

- ٤٢ . عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧، الجزء الثالث، ص ٢٦٣-٢٦٤.
- ٤٣ . سمير عبده، قصة البترول في العراق، مجلة العلوم، بيروت، العدد الحادي عشر، ١٩٦٠، ص ٦٦.
- ٤٤ . طه خلف محمد، مصدر سابق، ص ٧-٩.